الصباح

ALSABAH NEWSPAPER

رئيس التحرير
أحمد عبد الحسين

www.alsabaah.iq ملحق 16 صفحة

الأحد 17 كانون الأول 2023 العدد 5836 Sun. 17. Dec. 2023 Issue No. 5836

ch.editor@alsabaah.iq

العراق ينتخب

الانتخابات مسؤولية وطنيّة

تصوير: خضير العنابي

مجالس المحافظات

جدلية الجمع بين الدولة المُركّبة واللامركزية الإدارية

جواد علي كسار

اعتاد الفكر السياسي، الحديث عن ثلاثة أشكال للدولة، عبر تنوّع أنظمة الحكم؛ هي نظام الحكم الاتحادي (الفدرالي)، ونظام الحكم (الكونفدرالي)، بالإضافة إلى نظام الدولة الموحّدة، وهو الأكثر شيوعاً في العالم. الدول الكونفدرالية قليلة في العالم إن لم تكن نادرة، إذ غالباً ما يُمثّل لها الآن بدولة الاتحاد السويسري، وبأمثلة أخرى مثّلت تجارب عابرة، ما لبثت أن انتهت بالانهيار كتجربة الاتحاد المصري - السوري على عهد جمال عبد الناصر؛ بعكس الدول الاتحادية، التي تتربّع على عرشها الآن أسماء دول كبيرة، مثل الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية وجمهورية الهند والبرازيل والإمارات العربية المتحدة والعراق ما بعد التغيير.

التمفصل الإداري

عند تقاطعات تعدّد النظم السياسية واختلاف أشكال الدول بالتبع لها، يتمفصل نمط الإدارة كنتيجة لها وهو يتراوح بين الإدارة المركزية واللامركزية، وما يقع بينهما من طيف واسع تتوزّع المركزية داخله إلى درجات، تبدأ من المركزية الشديدة إلى المتوسطة فالدنيا، مقابل الإدارة اللامركزية بدرجاتها المتفاوتة أيضاً، ما يعني في المحصلة الأخيرة أن اختلاف أنظمة الحكم وأشكال الدولة، يضع بين أيدينا مدركات لدراسة القضية في دائرتين متلازمتين في الغالب، هما دائرة الفكر السياسي والفكر الإداري، ومن ثمّ يفتح التنظير للموضوع من خلال منظومتي السياسة والإدارة معاً.

وهذا ما يصحّ تماماً على تجربة مجالس المحافظات في العراق ما بعد نيسان 2003م، إذ هي تعبّر في آنٍ واحد عن تطوّر مزدوج في الفكر السياسي من خلال الدولة الاتحادية؛ وفي النسق الإداري من خلال نظام اللامركزية الإدارية، عبر تجربة المحافظات غير المنتظمة بأقليم.

الاتحادية واللامركزية

في الكلام النظري ترجع بواعث اللامركزية السياسية والإدارية، إلى رعاية التنوّع الأثني والمذهبي والديني والمناطقي. لكن في التحليل العميق للظاهرة، نجد أن أسباب التخفّف من وطأة المركزية السياسية، يارجاع بعض صلاحيات المركز إلى الأقاليم والمقاطعات والمحافظات؛ إنما تعود إلى الخوف من حكم الأقلية؛ هذا الخوف الذي تعزّزه تبعات التجارب السيئة لحكم الأقليات (بكلّ ألوانها وطيوفها) واستئثارها لجميع الصلاحيات حتى الهامشي والبسيط التافه منها.

على ذلك دارت تجربة الحكم في العراق الحديث بدءاً من سنة 1921م، وتكثّفت المركزية السياسية والإدارية تبعاً لها إبّان العهدين الجمهوريين الأول والثاني (جمهورية عبد الكريم قاسم، جمهورية العارفَين) لتطغى على نحوٍ فظيع ومقزّز ولا إنساني على عهد الجمهورية الثالثة للبعثيين (أحمد حسن البكر) وتتحوّل مع (صدام حسين) إلى جمهورية الخوف وسحق أي أثر للذاتية والاستقلالية المحلية، عدا ذاتية السلطة المركزية وصوتها ورمزها وقانونها

الانتخابات المحلية تعبّر عن تطوّر مزدوج في الفكر السياسي من خلال الدولة الاتحادية.. تصوير: خضير العتابي

الصباح الشفاف
هيأة التحرير
مدير التحرير
نزار عبد الستار
سكرتير التحرير
وسام عبد الواحد
رئيس القسم الفني
مصطفى الربيعي
الاعلانات:
ads@alsabaah.iq
موبايل:
07809174852
العلاقات العامة
موبايل: 07809174853
pr@alsabaah.iq
info@alsabaah.iq
التوزيع والاشتراكات:
موبايل: 07809210536
dist.imn@alsabaah.iq
مطابع شبكة الإعلام العراقي IMN PRESS

ومزاجها وذوقها.

على أساس هذه الهواجس التي عانى منها الإنسان العراقي، وتجربته القاسية مع الدولة الحديثة، وهي مُعبّأة بأرداً ألوان المركزية السياسية والأمنية والإدارية، القاتلة للطاقات والمجمّدة للمبادرات؛ شهد عراق ما بعد التغيير انعطافة مزدوجة، تمثلت بالتحوّل إلى النظام الاتحادي سياسياً، واللامركزي إدارياً، مع ما يحفّ هذا التحوّل من تبعات قد يكون بعضها سلبياً، وهو يسعى إلى نقل الإنسان والمجتمع، من الاستبدادية والأمنية والمركزية الحادّة، إلى التعدّدية والاتحادية واللامركزية والانفتاح.

مخاضات التفكير

قبل سقوط صدام بأكثر من عقد، تحديداً بعد انتفاضة عام 1991م، انطلقت نقاشات حثيثة في عدد من دوائر المعارضة العراقية، ضمن جهدٍ لصياغة مركب جامع للنظام البديل، كان من محصلاته المشتركة إقرار نظام الولايات سياسياً واللامركزية إدارياً، مع ميولٍ خجولة إلى الديمقراطية. لكن بعد السقوط اكتسبت هذه النقاشات السياسية والإدارية طابعاً أكثر جدية وعملية، لما يترتب عليها من تكييفات دستورية وقانونية، يترقبها الواقع وينتظرها على عجل. وفي الحالين كان مسعى هذه المناقشات يتجه إلى محاصرة الاستبداد وتجفيف حاضنته في الفكر السياسي والإداري، وإعادة الثقة بالإنسان العراقي وقابليته في إدارة نفسه على مستوى مزدوج يجمع بين سلطة اتحادية في بغداد، وسلطات لا مركزية في المحافظات.

من الصعب حصر أوراق هذه المناقشات (وإن كانت متطلبات رصد تطوّرات الفكر السياسي ما بعد السقوط تفرض توثيقها جميعاً). لكن كأنموذج لها؛ يمكن أن أستعيد عناصر ورقة من هذه الأوراق، جسّدت فهماً عميقاً لمعضلة العراق الحديث، القائم على أساس حكم الأقلية، ومن ثمّ سعي الأكثرية لأخذ دورها، وضمان هذا الدور في آنٍ واحد. لم يكن ثمّ سبيل إلى ذلك - بحسب هذه الورقة -، إلا بدمج عاملين رئيسيين؛ الفدرالية المناطقية إدارياً والديمقراطية سياسياً، وتوزيع مركب السلطة بين المركز والمحافظات والأقاليم.

كانت هذه الرؤية تطالب بعقد سياسي جديد، يعكس ضمان المكوّنات الرئيسية الثلاثة لهذه الصيغة. ولمن يتمعّن هذا التفكير بدقة، من السهولة له أن يلحظ، أنه يُعيد بناء هرم السلطة في العراق، لكن بعد أن يقلبه رأساً على عقب. فمنذ 1921 حتى 2003م، كانت أنظمة الحكم والدولة العراقية من ورائها، قائمة على أساس مركزية السلطة سياسياً وإدارياً، فهي المالك المطلق لكلّ شيء وتقبض كلّ الصلاحيات بين يديها، بعكس الصيغة الجديدة وهي تذهب إلى أن المكوّنات الثلاثة الرئيسية في عموم العراق والتركيبة السياسية المناطقية، هي من يمنح السلطة المركزية وجودها ويحدّد حجم صلاحيتها ودورها، وليس العكس. (كمثال لهذا التفكير، يُنظر: الفيدرالية والديمقراطية: الأقاليمية الديمقراطية، د. موفق الربيعي، حوار الفكر، العدد 5، ص 143-148).

مما وثّقت له تلك المرحلة أيضاً، اختلاف وجهات النظر في ماهية الفدرالية وفيما إذا كانت سياسية أم إدارية، من قبيل ما ذهب إليه الوزير الأسبق لشؤون المحافظات وائل عبد اللطيف، من أن الفدرالية: "ليست سوى تقاسم للوظائف بين المركز والأقاليم"، بينما اتجه بها عضو مجلس الحكم السيد محمد بحر العلوم إلى أن تكون سياسية بامتياز، وهي تعبّر برأيه، عن: "تقاسم للسلطات" وليس للوظائف، لكن بشرط: "وحدة التراب"، (كأنموذج يمكن العودة إليه في استحضار هذه الآراء والمناقشات، يُنظر: العراق الفدرالي، فصلية متخصّصة، مركز السلام، بغداد).

من الانتقالية إلى الدستور

لم يتوقف النقاش قطّ بشأن الاتحادية والفدرالية والأقاليم ومجالس المحافظات، لكن عملياً أثمر نمو الفكر السياسي في العراق، ولادة وثيقتين تعكسان التكييف الدستوري للمسألة. فقد مرّت الحياة السياسية في عراق ما بعد التغيير بمرحلتين، تمخضت عن الأولى وثيقة إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام 2004م، ثمّ تلاها الدستور الدائم عام 2005م. وفي الوثيقتين الدستوريتين كليهما، أضواء كاشفة عن تركيبة السلطة سياسياً وتوزّعها بين المركز والأقاليم والمحافظات، ومنهج الإدارة اللامركزية معاً. ما يؤكد أهمية العودة إلى النصوص الدستورية والقوانين المترتبة عليها بشأن المحافظات، ليس فقط الانتخابات الحالية لمجالس المحافظات، بل ما لاحظناه خلال المحاورات المباشرة أو عبر متابعة وسائل الإعلام، من جهل عدد غير قليل من المؤيدين والمعارضين معاً، لهذه النصوص على مستوى الدستور والقوانين المختصة كليهما، وفي طليعتها قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم.

أعرف أن الاستقراء الناقص يعاني مشكلة في التعميم، وأن الاستقراء التام محال عملياً. لكن أسجّل بصدق، أنني لم أعثر من خلال جميع مناقشاتي مع الآخرين، بمن أخبرني أنه اطّلع أو قرأ أو رأى على الأقلّ، قانون مجلس المحافظات، لا فرق بين المرشحين والناخبين، والمؤيدين والمعترضين. وهذه مشكلة كبيرة لاسيّما للمرشحين لموقع لا يفقه تكييفاته الدستورية والقانونية، ولا يلمّ (والإلمام أدنى المعرفة!) بدوره في هذا الموقع على مستوى الواجبات والحقوق ؟!.

أسجّل إجمالاً، أن الباب الثامن من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة المؤقتة، خُصّص بالكامل (المواد: 52 إلى 58) للأقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية. وقد أقرّ مبدئياً أسلوب الحكومات المحلية، عبر مجالس المحافظات والإدارة المحلية المستقلة لشؤون المحافظة جميعاً، عدا ما هو مختص بالحكومة الاتحادية.

بيدَ أن الأهمّ من هذه المدوّنة هو الدستور الدائم النافذ لعام 2005م (صدر في جريدة الوقائع العراقية، بتأريخ 28 كانون الأول 2005م). فقد خصّص الفصل الأول من الباب الخامس للأقاليم، والفصل الثاني منه للمحافظات، إذ أكد منح المحافظات التي لم تنتظم بإقليم: "الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية"، (المادة: 22، ثانياً)، كما نص أن المحافظ المنتخب من قِبل مجلس المحافظة، هو الرئيس التنفيذي الأعلى في المحافظة، وأن مجلس المحافظة لا يخضع لسيطرة أو إشراف أي وزارة (المادة: 22، ثالثاً ورابعاً)، داعياً إلى سنّ القوانين اللازمة في هذا المجال، وهو ما حصل لاحقاً.

قانون المحافظات

كنتُ شاهداً على نقاش نخبوي ذهب أحدهم فيه، إلى القول: إن مشكلة المحافظات، هي وجود مجالس المحافظات. في المقابل عارضه آخر، بالقول: إن أفضل منجز للمحافظات، هو وجود مجالس المحافظات. أما أنا فقد كان سؤالي واحداً، للطرفين: من منكما قرأ أو اطلع مجرّد إطلاع، على قانون المحافظات ؟ فكان الجواب الصادم من الطرفين المعارض والمؤيّد: لا أحد!.

هذا جزء من مشكلة السياسة في البلد؛ بل ومن مشكلة التحليل السياسي فيه أيضاً، مما يأخذ بالشائعات والمشهورات والمقبولات، من دون العلم والمعرفة والمعلومات!.

بناءً على المادة (61 أولاً) من الدستور أصدر مجلس النوّاب القانون (21) لسنة 2008م، بعنوان: قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم، مكوّن من (55) مادّة أغلبها متفرّع (يُنظر: الوقائع العراقية، 31 آذار 2008م). ثمّ أعقب ذلك بتعديلات متعدّدة أبرزها، تعديل عام 2013م (الوقائع العراقية، 5 آب 2013م). كما تلا ذلك مما له صلة بالموضوع، إصدار قانون انتخاب مجالس المحافظات لسنة 2008م أيضاً، وما توالت عليه من تعديلات متعدّدة في السنوات اللاحقة.

العودة إلى قانون المحافظات وإبراز تفاصيله هي مهمّة ملحة ودائمة، لا تحتاج إلى مناسبة، لارتباط حياة الملايين من الناس بهذا القانون في خمس عشرة محافظة. بيدَ أن ما يعنينا التركيز عليه الآن، هو المفاد العام لهذا القانون، بمداليله في الحقلين السياسي والإداري.

أهمّ فكرة في الموضوع أن مجالس المحافظات، هي سلطة تشريعية عليا داخل الحدود الجغرافية لكلّ محافظة، وهي سلطة ناشئة عن الاقتراع المباشر، ينبثق عنها إدارة تنفيذية تتمثل بالمحافظ ومن يساعده يأتي من اختيار المجلس له، لتنطلق كلّ محافظة بوضع السياسات العامة لها، وممارسة صلاحياتها في جميع الشؤون، عدا ما هو مختص حصراً بالسلطة المركزية (الاتحادية) في العاصمة، وفي طليعته "النقد والثروات والسياسة المالية العامة، والأمن والدفاع، ورسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي"، (يلحظ: الباب الرابع من الدستور، اختصاصات السلطة الاتحادية، المواد:

لم أعثر من خلال جميع مناقشاتي مع الآخرين، بمن أخبرني أنه اطّلع أو قرأ أو رأى على الأقلّ، قانون مجلس المحافظات، لا فرق بين المرشحين والناخبين، والمؤيدين والمعترضين. وهذه مشكلة كبيرة لاسيّما للمرشحين

لماذا هذا الحنين من البعض للعودة إلى مرحلة "أوامر المركز" وإملاءاته في كلّ شاردة وواردة، وفي الشؤون جميعها؛ المعقّد والبسيط، والصغير والكبير، مما لا يعرف عنه الجالس في المركز شيئاً، ولا يُحيط به أمراً ؟!

في الولايات المتحدة الأميركية (87,900) ألف حكومة، واحدة فقط اتحادية في واشنطن، و(50) حكومة ولاية، والباقي حكومات محلية متفرّعة، ومع ذلك لا أحد يتحدّث عن إلغاء هذه الحكومات توفيراً للمال العام وتخفيضاً للبيروقراطية

منذ 1921 حتى 2003م، كانت أنظمة الحكم والدولة العراقية من ورائها، قائمة على أساس مركزية السلطة سياسياً وإدارياً، فهي المالك المطلق لكلّ شيء وتقبض كلّ الصلاحيات بين يديها، بعكس الصيغة الجديدة بعد التغيير

115.109).

خلاف ذلك، فإن كلّ ما لا ينصّ عليه الدستور في الاختصاصات الحصرية، يكون من صلاحيات الأقاليم (وليس لدينا غير إقليم كردستان) والمحافظات، بحسب نصّ المادة (115) من الدستور. أكثر من ذلك، أعطى الدستور الأولوية للأقاليم والمحافظات بشأن ما أسماه بـ"الصلاحيات المشتركة" (غير الحصرية) في حال وقوع الخلاف بين السلطة الاتحادية والمحافظات.

معنى هذا الكلام ببساطة، بما فيه من منح صلاحيات رسم السياسات، ووضع الضوابط، والموازنة المالية المستقلة، والحق في أغلب التعيينات المفصلية داخل المحافظة؛ أن ما يصل إلى 75% من أمور المحافظة تُدار محلياً، وبحسب تشخيص سلطتها التشريعية وحكومتها التنفيذية وإدارتها الخاصة؛ فما العيب في هذا؟، ولماذا هذا الحنين من البعض للعودة إلى مرحلة "أوامر المركز" وإملاءاته في كلّ شاردة وواردة، وفي الشؤون جميعها الجليل منها واليسير، والمعقّد والبسيط، والصغير والكبير، والبعيد منها والقريب، مما لا يعرف عنه الجالس في المركز شيئاً، ولا يُحيط به أمراً؟!.

منطق الاعتراض

من دأبي كلما عرضتُ أمراً يختصّ ببلدنا أن أواكب ذلك من خلال التجربة العالمية من حولنا. فما نحن بدعاً من البشر، وما بلدنا بالشاذّ أو المنفصل عن الشأن الإنساني والعالمي؛ فضلاً عن أن العالم من حولنا مليء بالتجارب؛ في تجاربه ما يكفي لوضع يدنا على خيارات عدّة، في كلّ مشكلة نواجهها ومعضل نعاني منه، إذ ما من شيء للعاقل يأبى الحلّ، وما من مشكلة إلا ولها علاج.

سمعتُ من يحتجّ معترضاً على الإدارة المحلية؛ أنها اقترنت بأخطاء ونواقص وملفات فساد، ليأخذ من ذلك ذريعة لإلغاء مجالس المحافظات ومصادرة الإدارة المحلية برمتها. وهذا منطق عجيب فعلاً؛ فهل يا تُرى إذا أخطأ مهندس، أو ارتشى طبيب، أو فسد صيدلي، يكون ذلك مدعاةً لإلغاء الهندسة والطب والصيدلة؟.

كثيراً ما قيل بأن إقليم كردستان؛ هو المستفيد الأول من الفدرالية، وأن أهله هم أكثر المنتفعين من النظام الاتحادي واللامركزية الإدارية؟ وهذا اعتراض يشبه سابقه. ففي البدء ينبغي أن ننتبه إلى العراقة النسبية للأكراد مع الإدارة الذاتية، وهي تمتدّ على عقود خمسةٍ خلت أو أكثر. فقد عرفوا الحكم الذاتي رغم شكليته منذ عام 1971م، كما مارسوا الحكم الحقيقي شبه المستقل بعد آذار 1991م، وطوروا تجربتهم بنقلات واضحة بعد التغيير.

وثانياً، لستُ أدري حقيقةً من يمنع أهالي بقية المحافظات، من تقديم منجز لمدنهم، وتحقيق التقدّم وسط الأوضاع السياسية الموائمة لأغلبها، والإمكانات الكبيرة التي لا حدّ لها ولا حصر، مما يسمح ببناء تجارب ناجحة في الإدارة والحكم؟!.

التجربة الأميركية

أخيراً، أعتقد أن الطريق لم يزل مفتوحاً أمام المحافظات العراقية، لبناء تجاربها الخاصة في الحكم المحلي، وأن دورتين أو ثلاث على مدار عقدين بعد التغيير، لا تُعدّ زمناً طويلاً للحكم على إخفاق هذه التجربة، فضلاً عن فشلها.

بعيداً عن الشعارات، نجد أن أنجح إدارة فدرالية بين تجارب الدول الحديثة، هي التجربة الأميركية، ومع ذلك فقد احتاجت إلى نحو مئتي سنة من الصدامات، وتعثرت بين مسار الصح والخطأ، حتى وصلت إلى ما بلغته الآن.

أخيراً، سمعتُ مرّات من يحتجّ ضدّ الحكومات المحلية، بأنها حلقة زائدة في البيروقراطية الإدارية للدولة العراقية، وأنها أيضاً مدعاة لتبذير المال أو إنفاقه في غير محله.

للجواب على هؤلاء أكتفي فعلاً برقمٍ واحد، هو أن في الولايات المتحدة الأميركية (87,900) ألف حكومة، واحدة فقط اتحادية في واشنطن، و(50) حكومة ولاية، والباقي حكومات محلية متفرّعة، ومع ذلك لا أحد يتحدّث عن إلغاء هذه الحكومات توفيراً للمال العام وتخفيضاً للبيروقراطية!، (يُنظر: الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأميركية: د. عبد الفتاح ياغي، الأردن 2012م، ص 87).

حثّ على الاختيار الواعي

(# سأشارك).. هاشتاك أطلقه ناشطون دعماً للمشاركة بالانتخابات

بغداد: هدى العزاوي

أطلق ناشطون على منصات التواصل الاجتماعي هاشتاك (# سأشارك) دعماً للمشاركة بالانتخابات، وحث الناشطون الناخبين على المشاركة الواسعة، داعين إلى ضرورة الاختيار الواعي للمرشح القادر على تلبية طموحات أبناء المحافظة.

وأوضح خبير الإعلام الرقمي والتنمية البشرية الدكتور محمد أكرم آل جعفر، في حديث لـ"الصباح"، أنّ "إطلاق هاشتاك (# سأشارك) على منصات التواصل الاجتماعي قبل أيام من الانتخابات هدفه إعادة الثقة بالعمليّة الانتخابيّة"، ولفت إلى أنّ "الانتخابات دعامة أساسيّة لتعزيز الحكم الديمقراطي وديمومته وتحقيق متطلبات الشعب، وذلك عندما يؤمن الشعب بأنّها نزيهة وعادلة وتحمل المصداقيّة."

وأضاف أنّ على الناخب أنْ "يتجرد في خياراته عن كل الانتماءات العرقيّة والطائفيّة والأيديولوجيّة، وأنْ يجعلَ الانتماء الروحي والوجداني للعراق وشعب العراق حصرياً مقياسه في الاختيار"، وأكد أنّه حان الوقت "لتعديل الانحرافات والمسارات التي عصفت بالكثير والكثير من القيم والمضامين الأخلاقيّة والتربويّة في صدق الانتماء والوفاء لتربة الوطن".

ودعا الناخب إلى "تحمل واجبه الوطني والأخلاقي واستحقاقه الدستوري في الانتخاب وفقاً للمصداقيّة واختيار الأمثل والأصلح والابتعاد عن السراق والفاسدين"، وأشار إلى أنّ "التغيير يبدأ من صناديق الاقتراع لإحداث الإصلاح الحقيقي في مقدرات الحياة بشموليتها والاختيار الأمثل وإحداث الأثر الكبير عبر الوعي الانتخابي والمشاركة الفاعلة والكبيرة فهو مرآة عاكسة لثقافة الشعوب كونه مسؤوليّة مجتمعيّة جسيمة".

بدوره، قال المحامي سيف علي، في حديث لـ"الصباح": إنّ "الانتخابات أساسها قانونيّ وذلك لأنّ أية دعوى للمقاطعة لا تسحب منها شرعيتها خاصة أنّ قانون الانتخابات لمجالس المحافظات لم يحدد الحد الأدنى للتصويت، بالتالي لو كانت نسبة المشاركة ١٪ سوف تعدُّ انتخابات قانونيّة تمثل إرادة الناخبين".

وأضاف أنّه "من هذا المنطلق فإنّ الأسلم التوجه نحو صندوق الانتخاب واختيار الأجدر والأصلح لتولي المسؤوليّة وعدم إتاحة الفرصة للآخرين في تحديد المصير وتطبيق حرية الرأي من دون أية ضغوطات"، لافتاً إلى أنّه "يساند ما أطلقه الناشطون عبر منصات التواصل عبر هاشتاك # سأشارك".

تصوير: خضير العنابي

من أجل اختيار الأجدر

المرأة في الانتخابات المحليَّة

طموحاتٌ وآمالٌ بمشاركة فاعلة وتجاوز «الكوتا»

بغداد: العراق ينتخب

عبرت نساءٌ مرشحات للانتخابات المحليّة عن طموحاتهنَّ في خدمة المواطن العراقي في حال الفوز، وتعزيز الحضور السياسي للمرأة وإثبات جدارتها في مختلف المجالات وأنْ تكون صانعة قرارٍ سواء على مستوى مجلس النواب أو مجالس المحافظات.

وقالت المرشحة عن "قائمة ابشر يا عراق"، فاطمة الحسني، في حديث لـ"الصباح": إنّ "برنامجها الانتخابي الخاص امتدادٌ واستكمالٌ لبرنامجها السابق في ظل خوضها تجربة الانتخابات في وقتٍ سابقٍ وكونها عضو مجلس محافظة"، موضحة أنّ "البرنامج يعتمد بالأساس على طبيعة عمل مجالس المحافظات وذلك من خلال الاطلاع على آلية العمل والصلاحيات الممنوحة لمجالس المحافظات والحكومات المحلية".

واضافت أن "محافظة بغداد تختلف عن بقية المحافظات في ما يتعلق بتقاطع المسؤوليات في بعض المهام مع الحكومة المركزية"، لافتة إلى أنّ "التركيز على مفاصل الخدمة بمختلف أنواعها هو صلب وأساس عملنا".

بدورها، ذكرت المرشحة عن إئتلاف دولة القانون، ميساء مهدي العبيداني، لـ"الصباح"، أنها "تولي أهمية كبيرة للدفاع عن القضايا الأساسية التي تواجه المجتمع كالفقر والبطالة وتحسين الوضع الاقتصادي ودعم القطاع الخاص وتمكين وحماية المنتج الوطني".

وأضافت أنّ "برنامجها الانتخابي يستهدف القطاعات التي لها علاقة مباشرة مع المواطنين منها دعم الخريجين وتوفير فرص عمل لهم، فضلاً عن الاهتمام بقطاعي التربية والتعليم والوقوف على ما يحتاجه هذا القطاع للنهوض بالواقع التعليمي، أيضاً الاهتمام بالواقع الصحي وذلك من خلال تطوير البنى التحتية للمؤسسات الصحية وتجهيزها بأحدث الأجهزة، ولا يمكن غض البصر عن السعي وراء تمكين المرأة ودعمها في مراكز صنع القرار الذي من شأنه أنْ يحسن من نظرة المجتمع للمرأة والكثير من المشاريع التي نسعى لتحقيقها بما يخدم المواطن ."

وأشارت إلى أنّها تسعى إلى الارتقاء بالخدمات العامة وذلك من خلال حل مشكلات الكهرباء وتوفير الماء الصالح للشرب، ودعم القطاع الخاص والبلديات وبناء مستشفيات جديدة".

التركيز على مفاصل الخدمة

تصوير: خضير العنابي

مجالس المحافظات مهمة في بناء المدن ورقيّها

تصوير: خضير العتابي

يواجه العراق في الثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر الحالي استحقاقاً وطنياً مهماً، حيث يتوجه المواطنون لصناديق الاقتراع لانتخاب أعضاء مجالس المحافظات التي أكد عليها الدستور بوصفها خطوة نحو إدارةٍ أفضل للمحافظات والمدن العراقيّة.

محمد صالح صدقيان

انتخابات مجالس المحافظات.. مسؤوليَّة وطنيَّة قبل أنْ تكون مناطقيَّة

تعدُّ مجالس المحافظات بمثابة السلطة التشريعيَّة والرقابيَّة في كل محافظة، إذ لهذه المجالس المنتخبة الحق في إصدار التشريعات المحليَّة، بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزيَّة الإداريَّة، من دون أنْ يتعارضَ ذلك مع الدستور والقوانين الاتحاديَّة التي تندرج ضمن الاختصاصات الحصريَّة للسلطات.

كما أنَّ للمجالس الحق في رسم السياسة العامَّة لكل محافظة تابعة لها وتحديد أولوياتها في المجالات كافة، بالتنسيق المتبادل مع الوزارات والجهات المعنيَّة. وفي حالة الخلاف تكون الأولويَّة لقرار مجلس المحافظة.

وتملك هذه المجالس صلاحيات رقابيَّة على جميع أنشطة دوائر الدولة في المحافظة، لـ"ضمان حسن أداء عملها"، باستثناء المحاكم والوحدات العسكريَّة والكليات والمعاهد والدوائر التابعة للحكومة الاتحاديَّة.

مثل هذه المسؤوليات والصلاحيات الواسعة التي منحها المشرع لمجالس المحافظات تجعل هذه المجالس مهمة ومفصليَّة في بناء المدن والرقي بجوانبها العمرانيَّة والحياتيَّة والاجتماعيَّة والخدميَّة لمواجهة متطلبات الحياة اليوميَّة واحتياجات المواطنين.

وخلال العقود الماضية لم تتوفر الفرص السياسيَّة والأمنيَّة والاقتصاديَّة اللازمة لبناء المدن العراقيَّة وأقضيتها وريفها لأسبابٍ تتعلق بالظروف السياسيَّة والأمنيَّة. وفي عهد النظام السياسي الجديد بعد العام 2003 وقفت الأحداث والتطورات التي شهدها العراق حائلاً دون تمكن المحافظات ومجالسها المحليَّة من تقديم أداءٍ يخدم آليَّة بنائها ورقيها.

الآن وبعد كل تلك الإخفاقات تتوفر أمام العراقيين فرصة لانتخاب أعضاء مجالس المحافظات المحليَّة وهي مسؤوليَّة وطنيَّة قبل أنْ تكون مسؤوليَّة تخص هذه المحافظة بعينها أو تلك.

وتقع أمام الناخب العراقي مسؤوليَّة كبيرة في اختيار "الأصلح" و"الأحسن" و"الأفضل" لبناء المدن العراقيَّة. لقد توفرت خلال العقدين الأخيرين الكثير من الخبرة عند الناخب لاختيار وتمحيص الشخصيات المرشحة لإدارة وبناء المدن والمحافظات، لا سيما أنَّ هذه الشخصيات هي من أبناء هذه المدن ومعروفة بمستوى نزاهتها وإخلاصها ومثابرتها؛ ويمكن للناخب أنْ يختارَ من يستطيع أنْ يسهمَ في بناء المحافظات.

إنَّ العزوف عن المشاركة في الانتخابات حالة مرضيَّة غير صحيَّة ولا تعبر عن روح المسؤوليَّة مهما كانت الظروف والمعوقات. يجب أنْ يشاركَ المواطن في انتخاب "الأفضل" كما يجب عليه تحمل مسؤوليَّة اختياره. وفي نهاية المطاف فإنَّ هذه المشاركة تسهمُ ليس ببناء هذه المدن والقرى والأرياف، إنَّما هي محصلة للاستفادة من الإمكانات والموازنات الماليَّة المخصصة لهذه المدن من أجل الرقي بها الى مدنٍ تخدم المواطنين وتخدم احتياجاتهم الحياتيَّة والخدميَّة والصحيَّة والاجتماعيَّة والعمرانيَّة.

إنَّ العزوف عن المشاركة في هذه الانتخابات - التي تأتي في زمنٍ يعيش فيه العراق حالة من الهدوء والاستقرار - هو في حقيقة الأمر عزوفٌ عن المشاركة في بناء البلد. ربما يمتلك البعض أسباباً لهذا العزوف يختزنها من تجارب سابقة، لكنه لا يستطيع أنْ يبرئ نفسه من الالتزام بمسؤوليته الوطنيَّة بعدم المشاركة بالانتخابات. أمام الناخب عديدُ المرشحين فمنهم من ترشح ظمن قائمة انتخابيَّة حزبيَّة أو قوميَّة أو مناطقيَّة أو قبائليَّة أو بشكلٍ شخصي؛ وبعض هذه القوائم أو الشخصيات المرشحة تمتلك برامج للبناء والعمران؛ وبالتالي فهي تضع الناخب أمام المزيد من الخيارات لانتخاب "الأفضل" و"الأصلح" من بين جميع المرشحين لتحمل مسؤوليَّة إدارة وبناء المدن والأقضيَّة والأرياف.

إنَّ إمكانات العراق الماليَّة والبشريَّة تستطيع أنْ تنهضَ بالريف العراقي وتنقذه من المأساة التي يعيشها وتجعله ريفاً متمدناً في عمرانه وخدماته.

أهميَّة هذه الانتخابات تنسحبُ على صلاحيَّة المجالس المحليَّة في انتخاب المحافظين ورؤساء الأقضية والمدن الذين تقع على عاتقهم مسؤولية انتخاب الأجهزة التنفيذيَّة لبناء المحافظات. ومن هنا تأتي أهميَّة انتخاب أعضاء المجالس بالشكل الذي يستطيعون انتخاب "المحافظ" الذي يستطيع تنفيذ البرامج التي تناقشها هذه المجالس وفقاً للموازنة المخصصة لهم والبحث عن فرص الاستثمار الناجعة لبناء المدن والمحافظات.

وفي هذا المجال فإنَّ بعض المدن العراقيَّة كانت وما زالت مناراً لملايين البشر من داخل وخارج العراق كمحافظة كربلاء المقدسة ومحافظة النجف الأشرف؛ بينما تحتضن محافظاتٌ ومدنٌ أخرى مقامات دينيَّة؛ وآثاراً تاريخيَّة؛ وأماكن تراثيَّة ودينيَّة تخص الديانات غير الإسلاميَّة، مثل هذا التنوع يجعل مسؤوليَّة الانتخاب والمشاركة والترشح مضاعفة من أجل استغلال كل تلك الأماكن والمدن لتعطي الوجه الحضاري والعمراني الذي يتناسب مع هذه المكانة الدينيَّة والتاريخيَّة التي حظيت بها مدن العراق المختلفة من شماله الى أقصى الجنوب.

هناك حقيقة يجب أنْ تكون محط أنظار الجميع وهي "أنَّ الله لا يغير ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم" وهذا يعني عدم انتظار الكربلائيين شخصاً يأتي لهم لبناء محافظتهم؛ كما لا يجب على أهل الديوانيَّة أنْ ينتظروا ذلك. ربما تأتي شركة خارجيَّة لتخطط وتبني وهذا طبيعيٌ جداً، لكنْ يجب أنْ يتمَّ انتخاب الأفضل والأصلح الذي يستطيع أنْ يختارَ من يستطيع أنْ ينفذ ذلك وأنْ تكونَ لديه الخبرة العلميَّة والعمرانيَّة والنزاهة لاستقدام من يبني المدينة ويرفع من مستوى خدماتها. هذه المهام لا يمكن لها أنْ تتحقق من خلال العزوف من التوجه لصناديق الانتخابات أو اتخاذ موقف المتفرج.

المسؤوليَّة الوطنيَّة تحتمُ على الجميع المشاركة من أجل انتخاب "الأفضل" و"الأصلح" و"الأحسن"، كما أنَّها المسؤولة في مساهمة الجميع للحفاظ على نزاهة الانتخابات وسلامتها.

حرب الشعارات الناعمة

مهدي القريشي

كما للحروب قادتها وأدواتها التي تُديم بها معاركها فإن للانتخابات، إن كانت على مستوى الوطن، كمجلس النواب، او على مستوى مجالس المحافظات، حروبها الناعمة متمثلة باللافتات وما تحمله من شعارات وألوان تجذب بها الجمهور المحايد والذي لم يحسم أمره للآن.

اللافتات من أسلحة الانتخابات المهمة، ومن خلال مشاهدة سريعة لهذه اللافتات نكتشف خاصية قد تكون غائبة عن الكثير من المواطنين الا وهي مدى ثراء هذا الحزب وخواء جيوب الحزب الآخر، وخاصة المستقلين فكلما كبر حجم اللافتة وكثر انتشارها في الساحات والشوارع والارصفة فهذه علامة على ثراء هذا الحزب والذي سَلِمَ من المساءلة القانونيّة بسبب عدم تضمين قانون الانتخابات محددات لصرف الأحزاب على حملاتهم الانتخابية، مما يسهل اللجوء لتمويل الحملة الانتخابية من مصادر خارجية، ومن ثم يكونون أداة سهلة لتنفيذ أجندات غير وطنيّة.

وما زلنا في إطار اللافتات والأعلام والكيفية التي تؤهلها لجذب جمهور الناخبين، يجتهد زعماء الاحزاب المشاركة في مارثون الانتخابات الى اختيار ألوان تتناسب مع ذائقة جمهور الناخبين وتتوافق مع مزاجهم العام كخلفيات موحدة للافتات وكبيارق ترفع اثناء التحشيد للتثقيف الانتخابي، والغرابة في هذا الموضوع ان عدوى الاعتزاز بهذه الالوان الحزبية تحولت الى أيقونة مقدسة وتسللت الى ارتداء الاربطة بنفس ألوان أعلام أحزابهم، كما كان يفعل الشيوعيون في العراق من ارتداء الأربطة الحمراء دلالة على اعتزازهم بحزبهم وتاريخه المجيد.

واللافتة يجب أن تؤثث بشعار يتناسب مع متطلبات المرحلة حتى لو وصل الأمر الى خداع جمهور واسع من الناخبين رغم ان بعض الاحزاب تطرح شعارات لا تتناسب مع مبادئ أحزابهم، ولكن كما يقال للضرورة أحكام، فمثلا بعض الأحزاب او التجمعات المؤمنة بايديولوجيّة دينيّة معينة يطرح او تطرح شعاراً مدنياً لإيهام جمهور الناخبين بأن تحولا جوهريا حدث لهذا الحزب في غفلة من الزمن، ولا بدَّ من وضع صورة بحجم كبير لزعيم الحزب او التجمع وان تكون بجودة عالية وبمواصفات قياديّة تجذب الجمهور من خلال كاريزمة مؤثرة، ولم يبقَ من تأثيث اللافتة إلا صورة المرشح التي يجب ان تكون أصغر حجماً من صورة زعيمه مقدماً نفسه الى الناخبين من خلال زعيمه الذي منحه التبريكات والتزكية والمقبولية.

في كل زمان وعلى اختلاف آراء وأحكام الدول وتباين اتجاهاتها الايديولوجية العقائديّة والسياسيّة الحزبيّة والثقافيّة فإن اللافتات تحاكي مفاهيم وتوجهات هذه الفئة السياسية او الاجتماعية او الثقافية، وتلك ظاهرة حضارية وجمالية ما دامت توضع في الاماكن المخصصة لها فانها تكتسي طابعاً جمالياً مميزا يتلاءم ويتموسق مع أهمية المناسبة والحدث والجهة التي ثبتتها وعدم تجاوزها على الصالح العام، لكن الواقع يحدثنا بغير ذلك فاستغلال الحدائق العامة والجزرات الوسطية وواجهات بعض البنايات والأرصفة يثير حفيظة بعض المواطنين ويستفز المقاطعين للعملية الانتخابيّة مما يؤدي في بعض الاحيان الى عدم قناعاتهم بما يحدث، ومن ثم الى زيادة نسبة المقاطعين في الوقت الذي تعتقد كل الاحزاب والتجمعات المشاركة في الانتخابات بانها تجتهد في كسب ود الناخبين وإقناعهم للمشاركة في الانتخابات. لكن ما حدث ويحدث دوّن في ذاكرة الاجيال وسيأتي اليوم الذي يفتح فيه الحساب لمحاسبة من خدعوا الناخبين في شعارات كانت عصية على التطبيق من قبل متبنيها.

حب الوطن.. شعار الناخب الأول

تصوير: خضير العتابي

التصويت والانتخاب والترشح لمجلس المحافظات

من مسارات الديمقراطيَّة في العراق بعد العام 2003

لقد نصت مسودة دستور جمهوريّة العراق الجديد في آب عام 2005 في الباب الأول ((إنَّ العراق دولة مستقلة ذات سيادة، ونظام الحكم فيها جمهوري، برلماني اتحادي، يتولى الحكم فيها لممثلي الشعب من خلال انتخابات حرة ديمقراطيّة تتم بطريقة سليمة)).

أ. د صباح حسن الزبيدي

اصرار على المشاركة في الانتخابات

تصوير: خضير العتابي

إنَّ المجتمع العراقي الجديد، متعددُ القوميات والأديان والمذاهب، وهو جزءٌ من العالم الإسلامي والعربي، وإنَّ اللغة العربيَّة والكرديَّة هما اللغتان الرسميتان، وإنَّ للعراقيين الحق في تعليم أبنائهم باللغات الأم، كالتركمانيَّة والسريانيَّة والارمنيَّة، كما أنَّ دين الدولة الرسمي هو الإسلام، وهو مصدرٌ أساسيٌ للتشريع.

وبذلك يرى الكاتب أنَّ المواطن العراقي له حقوقٌ وواجباتٌ في (التصويت والانتخاب والترشح) لمجلس المحافظة، على اعتبار أنَّ العراق من الدول التي تتمسك بالدمقراطيَّة وفق الدستور العراقي الذي نصَّ في الباب الثاني وهو (الحقوق والواجبات) التي يوفرها الدستور للشعب العراقي بجميع طوائفه وأشكاله دونما تمييز كما أكدته المادة (14) بأنَّ "العراقيين متساوون أمام القانون دونما تمييز بسبب الجنس والعرق أو القوميَّة أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي) وعليه ضمن الدستور الحقوق ومنها الحقوق المدنيَّة والسياسيَّة من دون تمييز كما نصت بذلك ضمن الدستور (الحقوق) ودونما تمييز بينهم لأي سببٍ كان وهو الذي يتفق مع المعايير الدوليَّة لحقوق الإنسان) كما تضمن الدستور (تكافؤ الفرص لجميع العراقيين وبجعل الدولة رقيباً على تنفيذ ذلك)، فالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة متوفرة للجميع في الحق (في الحياة، والأمن، والحريَّة، كما يوفر الخصوصيَّة الشخصيَّة للأفراد وحرمة مساكنهم، كما الحق للرجال والنساء في المشاركة في شؤون العامة وممارسة حقوقهم السياسيَّة بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشح.

ويرى الكاتب أنَّ الديمقراطيَّة حقٌّ من حقوق المواطن كما في الإعلان العالمي الذي صدر في العاشر من كانون الأول من العام 1948 سميت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة. وقد تضمن الإعلان ثلاثين مادة تشمل المبادئ العامة لحقوق الإنسان. وهي الحقوق والحريات الأساسيَّة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والتي تتضمن في محتوياتها (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 والعهدان الدوليان — الأول الخاص بالحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة عام 1966 والعهد الثاني الخاص بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة عام 1966، واللذان صادقت عليهما الأمم المتحدة والجمعيَّة العامة للأمم المتحدة بموجب الاتفاقيات والمعاهدات التي تضمنتها الدساتير والقوانين التي تفرض على الدول الموقعة على الإقرار والعمل بموجبها.

وبذلك يرى الكاتب أنَّ الديمقراطيَّة في العراق تتماشى مع الاتفاقيات الدوليَّة الأخرى بشأن حقوق الإنسان ومنها:

(وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 وهي حقوقٌ فرديَّة وجماعيَّة مشتقة من حاجات الإنسان وطاقته عبرت عن وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال الصكوك الدوليَّة الذي صدر عن الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة ويتضمن مبادئ أو قواعد أو ممارسات تؤكد على تطبيقها من قبل الدول وحسب ميثاق الأمم المتحدة في 10/ 12 / 1948، (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (universal declaration hum on right) ووافقت عليه الدول الموقعة.

وعليه فإنَّ العراق الجديد شهد تأسيس أحزابٍ وتياراتٍ سياسيَّة أكدت معظمها حريَّة الرأي وحريَّة الفكر وحريَّة العقيدة، وحريَّة التعبير وحريَّة الانضمام الى الأحزاب السياسيَّة أو تشكيلها، وحريَّة الانتخاب والاختيار والعراق انتشرت مبادئ الديمقراطيَّة وظهور تحولات نحو ممارسة الديمقراطيَّة من خلال التعدديَّة السياسيَّة واستقلالية السلطات التشريعيَّة، والتنفيذيَّة، والقضائيَّة وظهور مفاهيم في مجال حقوق الإنسان والديمقراطيَّة وتطبيق القانون وممارسة تلك الحوق في اللعبة الديمقراطيَّة وهي لعبة الانتخابات التي تعتمد على مدى تمسك الكيانات والأحزاب والتيارات بمفاهيم الديمقراطيَّة وتطبيقها على أرض الواقع ومدى شعبيتها بين صفوف الشعب والمصداقيَّة والنزاهة والشفافيَّة في العمل مستقبلاً عندما تصل الى سدت الحكم والمسؤوليَّة.

وبذلك على المواطن أنْ يدركَ مفهوم الديمقراطيَّة من خلال استيعاب مفاهيم حقوق الإنسان وحرياته وهذا يأتي من خلال:

1 - تعزيز المناهج الدراسيَّة بمفاهيم الديمقراطيَّة والحريَّة والحوار والتسامح والتعايش السلمي والمواطنة، بدءاً من المرحلة الابتدائيَّة وصولاً الى المراحل الجامعيَّة.

2 - ترسيخ مفاهيم الديمقراطيَّة عن طريق قنوات الإعلام العراقيَّة المختلفة.

3 - على النخب السياسيَّة القيام بتوضيح ذلك من خلال برامج التوعية وبثها عبر وسائل الإعلام التربويَّة المختلفة.

4 - عقد مؤتمرات وندوات مستمرة لتوضيح أفكار الديمقراطيَّة ولعبة الانتخابات بين أعضاء الأحزاب والتيارات وكيفيَّة الالتزام بمبادئ النزاهة والشفافيَّة العالميَّة.

تعدُّ بوابة للمجلس النيابي

الانتخابات المحليَّة.. الطريقُ لأمنِ واستقرارِ الدولة

بغداد: رغد دحام

تتجه أنظار المراقبين إلى يوم 18 من الشهر الحالي الذي ستجرى فيه انتخابات مجالس المحافظات بعد انقطاعٍ دام عقداً من الزمن.

وبحسب مراقبين كان لتعليق عمل مجالس المحافظات أثرٌ كبيرٌ في تردي الواقع الخدمي في العديد من المحافظات، لا سيما مناطق الأطراف التي لم تصلها الخدمات بسبب غياب مراقبة ومتابعة المشاريع الخدميَّة التي كانت تقع على عاتق المجالس.

الخبير بالشأن السياسي وائل الركابي، أوضح لـ"الصباح"، أنَّ "لعودة مجالس الانتخابات أهمية كبيرة وهو ملفٌ دستوريٌ من الناحية القانونيَّة ولا بُدَّ من إجرائها لتكون جهة رقابة على أداء المحافظين"، ولفت الى أنَّنا "لمسنا فعلياً تقصيراً واضحاً في أداء المحافظين على مدار السنوات العشر التي غابت عنها المجالس لغياب الرقابة على المشاريع التي تخدم المواطنين".

وأضاف الركابي أنَّ "مجالس المحافظات معنيَّة بالجانب الخدمي أكثر من السياسي وبالتالي فإنَّ كل محافظة تقفُ على احتياجاتها أكثر من المحافظات"، وبين أنَّ "الانعكاسات السياسيَّة لهذه الانتخابات ستمنحُ حالة من الاستقرار وعدم هيمنة أطراف دون أخرى على المحافظة".

ورأى أنَّ "الكتل السياسيَّة الكبيرة ستحافظ على هيمنتها لأنَّ تمثل الأغلبيَّة ولديها جمهورٌ واسعٌ، وأشار إلى أنَّ "الديمقراطية تعني تمثيل الأغلبيَّة".

من جهته، قال المحلل السياسي رحمن الجزائري إنَّ الانتخابات المحليَّة لها فائدة وجدوى، خصوصا أنَّ المجتمع يعاني مشكلات حقيقيَّة في جانب الخدمات.

واضاف الجزائري، في حديث لـ"الصباح"، أنَّ "المشاريع التي تنفذ في المحافظات تحتاج الى رقابة والتي بدونها لا يمكن إنجاز المشاريع الخدميَّة، وشدد على "ضرورة التعاون بين مجالس المحافظات والحكومة المركزيَّة".

وفي ما يحص الجانب القانوني، أوضح الخبير القانوني، علي التميمي، أنَّ "انتخابات مجالس المحافظات منصوصٌ عليها بالدستور العراقي في المادة 122 من حيث تشريع قانونها، وإنشاء مجالس المحافظات وانتخاب المحافظ وعملها، ولفت الى أنَّ "النظام الفيدرالي قائمٌ على اللامركزيَّة وإدارة المحافظات لنفسها بوجود مجلس محافظة يقوم بانتخاب المحافظ ونائبه ورئيس مجلس المحافظة ونائبه وإعداد موازنة المحافظة والرقابة والتعليمات التشريعيَّة وفقاً لما نصَّ عليه الدستور".

وأضاف التميمي، لـ"الصباح"، أنَّ "ما جرى في السابق كان تعليق عملها وليس إلغاءها، وأشار إلى أنَّ "هذه الانتخابات بوابة الانتخابات البرلمانيَّة والتجربة الانتخابيَّة ستشهد إقبالاً جيداً للناخبين بوجود قوى جديدة وحركات شبابيَّة شكلت كتلاً وأحزاباً وتشكل أرضيَّة قادمة في الانتخابات المقبلة وهي استعدادٌ للانتخابات النيابيَّة المقبلة".

التصويت الخاص

تصوير: كرم الاعسم

صدمة الوعي والانتخابات

جواد العطار

الحديث عن الوعي مع قرب الانتخابات في العراق ذو شجون، فحداثة التجربة الديمقراطية بعد عام 2003، وعدم معرفة المواطن الناخب بالعملية بعد عهود من الديكتاتورية، أتاحت فسحة من الفراغ لولوج هذا الميدان من بعض الفاسدين وغير المؤهلين، وتبوئهم خلال الفترة الماضية للعديد من المناصب المهمة... وكلما تقدمت التجربة الديمقراطية في العمر، أصبح هناك اختلال واضح بين أحزابٍ وشخصياتٍ وقوى نضجت وخبرت السلطة، وعرفت كيفية الوصول إليها والبقاء فيها، على حساب المواطن الذي ما زال في أغلبيته لا يحسن الاختيار أو يعزف عن المشاركة، أو فقد الثقة بالانتخابات لأنها لا تأتي بجديد؛ وكل ذلك يعود إلى الوعي بالدرجة الأولى، لأنه لو توفر عند عامة الشعب لما استطاع بعض الفاسدين وغير الكفوئين التسلق إلى السلطة على حساب الفقراء والمعدمين، باستخدام المال السياسي تارة والالتفاف على القانون الانتخابي تارة اخرى. فما هو الوعي وكيف نستطيع الوصول إليه ؟.

يعرف قاموس كامبريدج الوعي بأنه «حالة فهم وإدراك شيء ما». بينما يعرف قاموس أكسفورد الحي الوعي بأنه «حالة دراية المرء بمحيطه والاستجابة له» و«وعي الشخص أو إدراكه الحسي لشيء ما» و«حقيقة دراية العقل بنفسه وبالعالم».

يقول الإمام الصادق عليه السلام في هذا الموضوع: العارف بزمانه لا تهجم عليه اللوابس، فالعلم والمعرفة هم أولى الخطوات نحو الوعي، والجهل أول المعوقات... ومع الأسف في مجتمعنا الذي عصفت به الحروب والحصار والأزمات وعقود من الديكتاتورية وديمقراطية مشوهة في بدايتها تحت حراب الاحتلال وانتشار للفساد، يعاني من تقشي الجهل بين أغلب طبقاته، ويحتاج إلى صدمة للنهوض به ليعرف واقعه وما يدور حوله بالذات في الميدان السياسي والانتخابي. فمن أين نأتي بالناخب الواعي القادر على حسن الاختيار أمام صناديق الاقتراع ؟. ومن أين نأتي بالناخب الواعي القادر على التخلص من الخلفيات الطائفية والمناطقية والعشائرية والقومية ؟. عملية صعبة وشاقة ولن تأتي انتخابات مجالس المحافظات المقبلة بجديد، وما نريد أن نؤكده للناخب بان المؤمن لا يلدغ مرتين، مصداقا لقول الرسول الكريم عليه افضل الصلاة والسلام... وما نريد أن نبعثه من رسالة للنخب الواعية المثقفة ولرجال الدين وطلاب العلم ولكل من يعرف ويتفكر؛ بأن ينهض بمسؤوليته تجاه مجتمعه وبلده، وأن ينهض بدوره في توعية الجمهور بالافضل من المرشحين كفاءة ونزاهة، بعد أن يتجرد من أي مصلحة شخصية أو حزبية... لأن نجاح الانتخابات والمجالس القادمة بعد توقف غير دستوري لمدة 10 سنوات مرهون بنجاح الكفاءات الوطنية من مختلف المشارب في المعترك الانتخابي القادم، أما غير ذلك فإنها لن تكون إلا عملية تدوير للفاشلين وهذا ما لا نرجوه ولا نتمناه.

ما مدى تأثير انسحاب المرشحين المتأخر من القوائم الانتخابيَّة ؟

سعد الراوي

بين فترة وأخرى وفي معظم الدورات الانتخابيَّة، نجد هناك انسحابات من قبل بعض المرشحين، رغم قلة عددهم بالنسبة للمجموع الكلي للمرشحين، وهناك من يتصور سيؤثر ذلك في سير العملية الانتخابيَّة وعلى نتائج الانتخابات ولكني أقرأ بكل عناية ما مدى تأثير هذه الانسحابات وأسبابها وتأثيرها على النتائج وسأوجز ذلك بالنقاط التالية:

1 - لو تضاعفت عشرات المرات أعداد المرشحين المنسحبين لن تؤثر قيد أنملة في الأعداد الكبيرة، ما يقارب من ستة آلاف مرشح لانتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم (15 محافظة). فمن يفوز هم 275 عضو مجلس محافظة لكل المشمولين بهذه الانتخابات، عدا مقاعد كوتا الأقليات، ولغاية الآن المنسحبون لم يصل عددهم 30 مرشحا فما تأثيرهم في الآلاف.

2 - لو عدنا قليلًا لفترة تقديم المرشحين لوجدنا أن كثيرا من المرشحين، يطرقون أبواب الأحزاب لقبولهم ولتمثيل عشائرهم أو مناطقهم، ويتم قبول بعضهم، لأنهم فعلاً الممثلون عن مناطقهم أو عشيرتهم وبعد إعلان أسماء كل المرشحين، سنجد أعدادا غفيرة من العشيرة أو المنطقة نفسها، وبهذا يبدأ العد التنازلي بعد وضوح فوز أي منهم، وتبدأ الانسحابات وخصوصاً عندما يقل الدعم المادي.

3 - استغرب من مرشح الآن يصرّح بأن الحزب الفلاني أو الائتلاف الفلاني، ليس لديه برنامج انتخابي أو مشروع سياسي، إذن كيف دخلت معهم ومكثت منذ شهور طويلة ولا تعرف برنامجهم.

4 - بعض المنسحبين وكثير من المرشحين تم قبولهم لحشو القوائم وزيادة عدد المصوتين للوصول إلى العتبة الانتخابيَّة، ولكن عددا كبيرا منهم قَبِلَ ذلك، لغرض الدعم المادي الذي سيحصل عليه من جراء الترشيح ليس إلا.

5- قد يكون الانسحاب باتفاق مع مرشح آخر وبدفع مادي، لغرض إعطاء أصواته لذلك المرشح.

6 - الضعف الكبير بالمعلومات الانتخابيَّة، إذ لا يعرف كيف ومتى يتمكن من الانسحاب من قوائم المرشحين، ففي الأسبوعين الأخيرين نرى الانسحابات تتوالى فقط في وسائل التواصل الاجتماعي، وكأنه حصل على المصادقة من "الفيسبوك أو الواتساب" ليعلن انسحابه فيها، ونسي بأن هناك مؤسسة رسمية تم التقديم إليها وفق ضوابط حددها القانون ونفذتها مفوضية الانتخابات، فلا بد أن نخبرهم بأن انسحابهم في الأيام الأخيرة ليس له تأثير وسيبقى اسمك ورقمك دون استبدال، وستحصل على أصوات من مرشحين كانوا يناصرونك ولم يعرفوا انسحابك، لأنه غير رسمي ولم تعلنه المفوضية.

7 - هناك أحزاب ومرشحون يهولون من انسحابات الآخرين من غير قوائمهم، ويعتبرون ذلك انهيار منافسيهم وتشتتهم، ولكن بعد أيام نجد أن بعض مرشحيهم بدؤوا بالانسحاب أو يهددون، فتنقلب موازينهم ويعتبر ذلك ليس له تأثير على قوائمهم وناخبيهم.

8 - افتقار هذه الأحزاب للتنظيم والإدارة المهنية للانتخابات، وعدم وجود خطة محكمة لاختيار المرشحين، ومن لجنة متخصصة كل ذلك سبب رئيس باختيار مرشحين، أكثرهم قليلو الخبرة في السياسة والانتخابات، وليست لديهم خطة لكسب الناخبين أو هم أصلاً غير مرغوب فيهم، فمن الصعب فوزهم أو حتى أن يضيفوا شيئًا يعزز أصوات القائمة للوصول إلى العتبة.

9 - في كل قائمة انتخابية سمح القانون بأن يكون عدد المرشحين ضعف عدد المقاعد لتلك الدائرة، فتضاعفت أعداد المرشحين كون أغلب القوائم الحزبية أو الائتلافية، جاءت بضعف الأعداد، وهذا ما جعل كثير القوائم تعتمد على 2 أو 3 للفوز والبقية جيء بهم فقط، ليضيفوا أصواتا تعزز من وصول هؤلاء للحصول على المقاعد في تلك الدوائر الانتخابيَّة، فمثلاً في بغداد يسمح للقوائم بتقديم قائمة تحتوي على 98 مرشحا، ولكن في أكثر توقعاتهم هو أن يفوز 3 أو 4 والبقية فقط لتعزيز فوز هؤلاء.

الكلام كثير وقد تختلف الأسباب بشيء يسير من قائمة لأخرى، ومن حزب لآخر وقد لا ينطبق ما دوناه في أعلاه على كل الأحزاب، ولكن ينطبق على أكثر من 90 % منهم، ولأجل تخفيف ومعالجة هذه الإشكالات وعدم تكرارها ننصح هذه الأحزاب باتخاذ خطوات مهمة ممكن ايجازها بالآتي:

- عقد ورشة بعد الانتخابات تسمى بالدروس المستنبطة لكل حزب أو ائتلاف ممن خاضوا الانتخابات لمعالجة كل هذه الإشكالات وتعزيز أي نجاح ومضاعفته.

- وضع خطة انتخابية محكمة مفصلة وتشكيل لجنة مهنية لاختيار المرشحين بعدة تخصصات {إعلام / سياسة / انتخابات / تنظيم /. الخ} لتنفيذها وتقع على عاتقها وضع ضوابط اختيار المرشحين وتنفيذ احتياجاتهم من ورش ودعم في مجالات متعددة.

- وضع خطة للتثقيف الانتخابي فقد نجد كثير من مؤيدي الحزب أو المتقدمين للترشيح يفتقرون إلى ثقافة سياسيَّة وانتخابية عامة وممكن وضع جدول بالورش والاحتياجات لكل مكتب أو محافظة.

- تفعيل أو تعديل النظام الداخلي للحزب أو الائتلاف ومعرفة كل شخص مهامه وواجباته وصلاحياته لا أن تتركز الصلاحيات بيد شخصٍ معينٍ أو مكتبه، وهم من يتولى اختيار اللجان والمناصب والمرشحين وأي اخفاق يلومون غيرهم.

- دراسة ضم كل المرشحين ومعظم المصوتين إلى كوادر الحزب وتنظيماته.

10 - هذا أهم ما وددت طرحه في موضوع الانسحابات المتكررة من قبل المرشحين ومدى تأثيرها على القائمة وعلى العملية الانتخابيَّة بشكل عام، مع أهم ما يجب فعله لتلافي تكرار مثل هكذا أمور.

خطة انتخابية محكمة

تصوير: كرم الاعسم

الانتخابات وفارق التصويت

علي لفتة سعيد

لا تختلف أيّة انتخابات في جوهرها عن التعريف الذي يوحّد اختلافاتها وتنوّعها وتعدّدها، سواء كانت انتخابات لنقابات العمّال أو انتخابات الكونغرس الأميركي وكذلك انتخابات مجلس النواب العراقي، وبالتأكيد انتخابات مجالس المحافظات، وحتى مؤسّسات المجتمع المدني، فهي تتمحور حول انتخاب من هو أصلح وقادرٌ على إدارة دفّة العمل وتقديم الخدمات بدون انحياز ودقّة وثقة وضمان. لهذا يكون الصراع هو الفيصل في تحديد الأصلح والتي تصل في الكثير من الأحيان الى تحوّل الصراع الى أداةٍ غير رحيمةٍ ومؤذية، حينها تتحوّل الانتخابات الى غاياتٍ غير مرجوّةٍ منها، وتكون غاياتها مصلحية أو شخصية أو جهوية، وهو ما يدعو الى الاستنتاج الى أنّ الانتخابات لا تنتهج سبيلًا واحدًا في التفكير والغايات، لأنها تحوّلت من كونها عوامل خدمة الى عوامل شخصنة، وتلك هي أسوأ ما في الانتخابات التي ستتحوّل نتائجها عكسية على الفئة المراد ترؤسها من أجل تقديم الخدمة لها، أو حتى الإقناع بأنّ عملها جاء للمصلحة العامة.

اشاعة الثقافة الانتخابية ضرورة ملحة

تصوير: كرم الاعسم

لهذا يمكن أنْ نجدَ طرقًا عديدةً للانتخابات وسبلها، وبالتالي لها أشكالٌ عديدة بحسب الجهات التي تقرّر شكل الانتخابات لأنها بالأساس توضع من قبل أشخاصٍ لهم القدرة على فرض الرأي وإقناع الآخرين بها وحتى إجبارهم بالقبول بها، هذا على الأقل بالنسبة للانتخابات الكبرى مثل انتخابات مجالس النواب التي يكون نظام حكمها برلمانياً، أو الرئاسات بالنسبة للدول التي يكون نظامها رئاسياً.

ومثل هذه الانتخابات دائماً ما تشهد صراعاتٍ وتنافسًا يصل الى حدّ استخدام أية طريقةٍ ممكنةٍ سواء قانونيّة أو غير قانونيّة، والبحث عن الثغرات، مثلما تشهد الغش والسمين والصالح والطالح، بل اللجوء الى التسقيط في بعض الأحيان والاستغلال في أحايين كثيرة لهذه الموضوعة أو تلك.. ولهذا فإنّ الانتخابات لا تعني قناعة الجميع، فدائماً ما يكون هناك أكثر من جهةٍ بالتقابل والتضاد والقبول أو عدم الانحياز، لأنها مثلًا غير مقتنعةٍ بإجراء الانتخابات لأنها إسقاط فرض لسيطرة جهة ما على مقاليد الفئة التي تقوم من أجلها الانتخابات وهي تفرز ما لا يقبل عليه الجميع، لأنّ للفوز طعماً يعاكس طعم الخسارة للذين لا يحصلون على عدد الأصوات المطلوبة. ولهذا فإنّ التجربة والتفحّص هي خير ما يمكن اللجوء إليه، باعتبار أنّ المصوّتين قادرون على معرفة أهمية الانتخابات بالأساس، وأنّ خيارات التنافس لا بُدّ أنْ تنبعَ من جوهر الثقافة والوعي والاتزان والقدرة على التمييز، على الرغم من صعوبة التخلّص من العلاقات الشخصيّة والقرابة والعشيرة والانتماء الديني والقومي والعقائدي، فتغيب حينها فواصل الدقّة والتفحّص والتفكير بالمستقبل، وإنّ الانتخابات ما هي إلّا تبوؤ شخصيات لتقديم خدمةٍ عامّة، وليس لرفع شخصياتٍ الى مكانةٍ اجتماعيةٍ تعود بالفائدة على الفئة التي انتخبته، لذا يتصاعد الصراع العقائدي والقومي والحزبي والعشائري وحتى القروي في التفكير الضيّق، وهو ما يؤدّي الى أنّ الإعلان عن الشخصيات المرشّحة دائماً ما يرتكز على تلك النوافذ الضيّقة، أكثر منه الخروج الى المساحة الكليّة وهي الأهم عبر الممارسة والمراقبة والعمل الماضوي والسيرة الحسنة وعدم استغلال المنصب والخدمة العامة والعمر والثقافة والشهادة.

إنّ مثل هذه الفوارق الانتخابيّة ستسبّب بكلّ تأكيد، حصول نتائج غير مرجوٍ منها، رغم أنّ الناخب هو ذاته الذي شارك في الانتخاب هو المسؤول عن صعود شخصيات لم تقدّم الخدمة للمجموع، بل قامت باستغلال المقعد للأغراض الضيقة المعروفة، من دون أنْ يدرك الناخب أنه حين انتخب لم يكن يقوم بممارسة حقه في الاختيار بقدر ما يقوم بممارسة ما يمليه الانتماء وهنا الفرق الذي تستغله الجهات المشاركة في الانتخابات، فتغيب البرامج الانتخابية وإنْ وجدت فإنها برامج عامة تشبه من يسأل أحدًا (ممّن يكون أثاث البيت؟). لهذا فإن الممارسة لا تعني التوافق الكلّي وما يمكن أنْ يقال إنّ الأصوات تعطى لمن لا يستحق، هي ذاتها التي ستقول على الجانب الآخر عن أسباب رفض المشاركة مثلا، لأنها تعي أنّ الانتخابات لا تحمل من الدلالة الثقافيّة العامة بالاتجاه الوطني بقدر ما هي تحمل في داخلها عناصر التعصّب والعنصرية الحزبية وغيرها.

إنّ ما هو مهم هو إشاعة الثقافة الانتخابيّة من أنها ليست انتخاب الأقرب والأكثر استغلالًا لتلك العناصر التعصبّية بقدر ما يكون الانتقاء لمن لا يستغل تلك العواطف الداخليّة الكامنة في النفس وأنه ينتخب ليس لمرحلةٍ ما أو حاجةٍ ما أو اللجوء الى أساليب رخيصة، فينتفي عندها توصيف حق الناخب، لأنّ المرشّح والناخب عليهما أنْ يفهما أنّهما ليسا في نقابة ما، بل في مهمةٍ وطنيةٍ كبرى من خلالها تقدّم الخدمة وتصوغ القوانين المتصلة بحياة الناخب، وبالتالي صنع الرفاهية والسعادة وحتى الجمال، وإنّ العضو فيه لا يأتي عبر الحصول على شهادة أو ممارسة مهنة أو الدخول في دورةٍ محدّدة الزمن، أو ينتمي الى طائفةٍ أو حزبٍ أو قوميةٍ، بل عبر اتّقان أهمية التواجد في هذا العنوان أو ذاك، وعلى من يفوز أنْ يكون قادرًا على الخدمة، لأنّ العمل الإداري يختلفُ عن الأهداف الضيّقة، فليس كلّ من كان وسيمًا أو غنيًا أو حتى شيخ عشيرة أو رجل دين أو رجل سياسةٍ أو مدنياً قادراً على العمل الإداري، سواء كان خدميًا أو تشريعيًا أو رقابياً. من هنا على الناخب أنْ يتخلّص من عقدة التخويف، وأنْ يقوم بعملية التمحيص، وأنْ يفهم أنه حيث يصوت إنما يصوّت لنفسه لا لشخصٍ همّه السفر وبنيان الاسم وتقديم الطاعة للجهات التابع لها، وأنْ يكون مسلوب الإرادة، ويتحوّل الى معقّب معاملات، فكثير من الأسماء صنعتها الانتخابات ولم يصنعها الحضور الاجتماعي، لذا استغلوا المناصب وفازوا باللذّات، وتركوا الشعب يئن ومنهم من صوتوا له.

برؤى وأفكار إصلاحيَّة جديدة..

العراقيون يُقبِلون على الانتخابات

منذ سنواتٍ عديدة، والمواطن العراقي يعوّل على من يتسلّم زمام السلطة والحكم ليكون المنقذ المأمول للعراق الجديد، بعد عقودٍ من الظلم والقمع التي عاشها وبنى عليها آماله على هذا الأساس، من دون أن يساوره شك في جدوى التغيير الجذري الحاصل في العام 2003. ولكن يبدو أنَّ حسابات الحقل اختلفت عن حسابات البيدر، فالمحصلة النهائيَّة لم تأتِ بما تشتهي السفن، إذ إنّ الغالبيَّة والكثرة الكاثرة من (متسيّدي) القرار في البلاد يتعاضدون ويشدون أيدي بعضهم البعض، سائرين في طريق المحاصصة ومنهم من يريد الإبقاء على حاله وامتيازاته رغم مساوئه ويسير سادراً في سبيل المصالح الشخصية.

تجربة عراقية رائدة

تصوير: كرم الاعسم

نافع الناجي

وبغيـة الوقـوف علـى آراء المواطنيـن ومواقفهـم مـن انتخابات مجالس المحافظات التي ستجرى خلال الأيام القليلة المقبلة، أجرت (الصباح) الاستطلاع الآتي.

حالة صحيَّة ولكن!

كانت بداية جولتنا مع شـريف حميـدي (متقاعد) الذي تمنـى أن تكـون الإفـادة مـن دروس وتجـارب الأمس حاضـرة، مؤكداً أن الانتخابات حالة صحيّة ديمقراطية، وتنم عن إدراك المواطن لحقوقه الدسـتوريّة، مشـدداً على أهمية أن يؤدي المواطن دوره بإيجابيّة ليصنع برأيه السـديد في اختيار الأفضل مسـتقبل ملـوه الايجابيّة، موضحـاً أنّ المرحلة الجديدة تتطلب مشـاركة فاعلة في الانتخابات بهدف ولادة حكومات محليّة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية والإعمار في جميع المحافظات، وهي بلا شـك تلقي مسـؤوليّة على الناخبين في اختيار الذين يمكن أن يحققوا لهم الأهداف المطلوبة.

ودعم هذا الرأي، زميله فاروق منصور (رئيس مهندسين متقاعد) الذي أوضح أنّ الوقت أزف لاختيار الشـخصية الأفضـل لأن تتصدى للمسـؤولية في قيـادة دفّة الأمور في الحكومات المحليّة، مضيفاً كما أن الأهم المشـاركة الواسعة في الانتخابات وكذلك دعم الآراء السديدة التي تعطي المواطن ملامح صورة مشـرقة لغدٍ تبقى مشاريعه التنمويّة رهينة اختيار المرشح الكفء.

تجربة سابقة

وذهـب الكاتـب والإعلامي كاظـم المسـافر بعيداً عن ذلك، وقال أعتقد أن للمحافظات العراقية تجربة سابقة مع مجالـس المحافظـات التي كانت عبـارة عن رواتب ضخمة وميزانيـات أنهكت الوضع الاقتصـادي آنذاك، فضلا عن أنّها لم تقدم شيئًا يذكر، ولو نأخذ تجربة عمل المحافظيـن مـن دون وجـود مجالس نجـد أنّنا وجدنا هناك محافظين اسـتطاعوا أن يعمروا ويعملوا من أجل مدنهـم كونهم عملـوا من دون روتيـن متابعة المجالس المذكـورة، وزاد المسـافر أعتقـد جازمـاً أن مجالـس المحافظات هي اسـتنزاف للثروات ليس إلا.

وخالفه الرأي الحقوقي سـليمان خضيـر، الذي قال إنّ معظـم الـدول الديمقراطيـة لديها مجالـس محافظات او مجالـس محليّـة تقود حركـة التشـريعات والقوانين الداخليـة، مضيفاً إذا كانت هنالـك أخطاء قد حصلت فبسبب حداثة التجربة ليس إلّا، مشدداً أن الخلل ليس في الفكرة بل في طريقة التطبيق والتنفيذ، وان الفرصة أصبحـت سـانحة لتجـاوز الأخطـاء وتصويـب العمل والمضي بخدمة أبناء الشعب، حسب رأيه.

صورة واضحة

من جهته أوضح الشيخ برهان المحمدي (شيخ عشيرة)، أنّ مرحلـة الانتخابات هـذه تأتي في وقـتٍ صعب جدّاً وحساس، وذلك لعدم جدوى أهميتها للمواطن وتوفير الخدمـات له مـن الجانب الصحي والخدمـي، وأضاف: يمكنني القول إنّ الصورة أصبحت واضحة جداً للعيان، ليـس لجانـبٍ واحد فقط وإنمـا للجميـع وأغلب هؤلاء المرشـحين ليس لديهم برامج أو أفكار ملموسـة لتطوير البلد ودعم متكامـل للتغيير، ولكن أهم نقطة تحفزهم للانخـراط بمجالـس المحافظات هـي المنافـع الماليّة والصلاحيات المفتوحة التي يحصلون عليها، وأشار إلى أن برامجهم المعلنة هي مجرد كتابات وآراء إنشائيّة ليس إلا والأفضـل عدم وضع المجالس فـي المحافظات لأنّها حلقة فارغة وزائدة، لا جدوى منها.

وعود بلا تنفيذ

من جهته، بيَّنَ الناشـط المدني ماجد عبد الحميد، انه وبعد أكثر من دورة انتخابيّة أعتقد ان وعود المرشـحين لانتخابـات مجالس المحافظات لا تلامـس الواقع الذي نعيشـه اليوم إلّا ما رحم ربي، لأنّنا نعلم جيداً أن أعضاء مجالـس المحافظات يكمن دورهم الأساسـي في مراقبة سير أداء الحكومات المحليّة ومتابعة المشاريع المنفّذة فـي المحافظة، وليس حضور ومراقبة مبـاراة كرة القدم الخماسـية أو حضور تجمع هنا وهنـاك وإطلاق الوعود الرنانة التي لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع، لأنَّ هذه الوعود من اختصاص وتخطيط وتنفيذ الوزارات حصراً.

وأضاف للأسـف فإنّ أغلبية من رشـحوا أنفسهم وراموا الوصـول لعضويّـة مجلـس المحافظـة، لا يعرفـون الصلاحيات التي يمنحها لهم الدسـتور العراقي، وتعتقد الغالبية العظمى مـن العراقيين أنّ مجالس المحافظات حلقـة زائـدة وحجر عثـرة في طريـق توجهـات وعمل الحكومـات المحليـة، فيما يـرى آخرون أنّـه لا بدَّ من تواجدهـا لتكـون الرقيب والمحاسـب لتصحيح مسـار الحكومـة المحليّـة المتعثـرة إن وجـدت، وبيـن هذا وذاك والـكلام لعبـد الحميـد، فالـرأي الأخيـر الـذي نقولـه، نأمـل الفـوز لمـن لديـه الحنكـة

والخبـرة والأداء العالـي ليكـون العـون والسـند للمحافظـة وأبنائهـا، وأن يبتعد عـن الميول الحزبيّة الضيقة التي تضر ولا تنفع لأن تجربة العشـرين عامـاً الماضيـة «بديمقراطيتهـا» وصناديـق اقتراعهـا المتعددة خير دليل.

أموال مهدورة

الإعلاميـة سـعاد مزهر مـع آراء مـن سـبقوها، وقالت لقد وجـدت أن إعـادة الانتخابات والتـي كانت متوقفة منـذ سـنوات عديـدة، ليس لهـا طائل أو جـدوى تفيد المواطن وتهتم بمشـكلاته وهمومـه، والفائدة الكبرى تبقى للمرشـح الذي يقدم برنامجه الانتخابي للمسـتهلك والصورة المعادة منذ سـنوات مضـت، وأضافت بدورنا نرى أن المحافظة تواكب عملها وتشـرف على مشاريعها فـي مركـز المحافظة وأقضيتهـا ونواحيها بكل سلاسـة وعمل دؤوب جهد الإمكان، وهـذه الأموال التي توضع للانتخابات والمرشـحين تستنزف من المال العام مبالغ كبيرة جداً والأحسن توظيفها في مشاريع تخدم المواطن من بنى تحتية وبناء مساكن ومستشفيات ومدارس.

وهكـذا رأى المواطن تحسـين قاسـم، الذي ذكـر بأنّه وحسب ما لمسناهُ في الآونة الأخيرة هناك كانت فسحة لممارسـة عمـل المحافظيـن مـن دون تقييـد، وذلك بعـدم وجود مجالس المحافظات التـي كان الكثير منها يقيـد عمل وأداء المحافظين لأسـباب حزبيّة أو لابتزازه ماديّاً وسياسـيّاً، وهذا الأمر انعكـس إيجابياً على تنفيذ المشـاريع من دون عرقلة، الأمر الـذي يعني أن جميع المحافظين قـد عملوا بصورةٍ صحيـة، ولكن المحصلة النهائيّـة أن مجالـس المحافظات قد تكـون حلقة زائدة في الدولة.

ذات الوجوه والكيانات

ويعتقد الشـيخ كريم عبد السادة، أن مرحلة الانتخابات التي سـتجرى قريباً، سـتأتي بالوجوه والكيانات ذاتها، حتـى لـو انضوى تحـت لوائهـا عـدد من المرشـحين الجـدد، لكنها لن تأتـي بالجديد الذي يريـده المواطن ويسـعى إلـى غايتـه، وحـول البرامـج الإعلاميـة التي يسـعون الى طرحها، يرى عبد السـادة أنّها متساوية في الآراء والطروحـات، علما أنّ الخدمات التي يسـعون لها هي من واجب الحكومة ومشـاريعها وعمل المرشـح هو المتابعة لهذه الأعمال واتخاذ المراقبة والقرار في السعي إلـى تنفيذها ونتمنـى أن تكون مراقبة جـادة لصناديق الانتخاب ونزاهتها وعدم المساس بها.

وعود متشابهة

الإعلامي شـاكر الأعاجيبي بدوره قـال، لا تختلف وعود مرشـحي الانتخابات الحالية عن سابقاتها، فهي تناولت المضمون نفسـه للمستهلك الذي دأب عليه المرشّحون بدءاً من صور المرشحين التي ملأت الشوارع والساحات العامـة، وانتهـاء بلقاءاتهـم وحواراتهم مـع المواطنين والأقربين تحديداً من أقرباء المرشح وأبناء عشيرته، ولم تتخطَ الوعود السـعي لمنح الناخبيـن فرص التعيين أو مساعدات إنسـانيّة لا تتخطى شراء الحاجيات الضرورية أو الأدويـة أو التنسـيق مـع الدوائـر الحكوميّة لإصدار بطاقات الكي كارد أو الرعاية الاجتماعيّة أو توفير محولة كهربـاء أو إلغاء أوامر إداريّة، وهو مـا يعد خرقاً واضحاً لقواعد الدعاية الانتخابيّة، في حين غابت مسائل مهمة منها ما يتعلق بسـيادة العراق وحدوده وعلاقاته الدولية والبرامـج التنموية للوزارات المهمة كالصحة والإسـكان والتعليم.

دعوة للمشاركة الواسعة

آخـر وقفـة لنـا كانـت مـع حسـين الملا (كاسـب)، الـذي أوضـح أنّ المشـاركة فـي الانتخابـات مطلوبـة لأنّهـا سـتكون خطـوة لتغييـر الواقـع نحـو الأفضل، لافتـاً إلى أن بين المرشـحين من نعرفهـم جيداً ونعرف أنّهـم يحرصـون علـى تقديـم الخدمـات وأنّهم ليسـوا بحاجـة إلـى المناصـب، وترشـحهم يأتـي لتحقيـق وعودهم إلى المواطنين، داعياً الى المشـاركة الواسـعة فـي الانتخابـات من أجـل تحقيـق التغييـر والإصلاح المنشـود، وهـي ذات التطلعـات التي طبعتها شـيماء عبـد القـادر (معلّمة) فـي سـطور رأيها، والتـي أكدت أهميـة المشـاركة في انتخابـات مجالـس المحافظات، وتؤمن شـيماء أن المشـاركة الواسـعة سـتحقق الغاية الأكبـر وهـي إنجـاح العمليـة الديمقراطية والتأسـيس لمرحلة جديدة من حرية إبداء الرأي والمشاركة الحقيقية في التكوين لحقبةٍ مغايرة، حسب تعبيرها.

الانتخابات خطوة للتغيير

تصوير: خضير العتابي

تصوير: خضير العتابي

برقيات عاجلة

الانتخابات.. انتظار وأمنيات

بغداد: نوارة محمد

تكتسـب الانتخابـات أهميتهـا مـن أنّهـا فرصة جديدة لتكوين الأحلام وتجميع الأمنيات فأحزان الحياة كثيـرة ومتطلبات العيـش الرغيد ضاغطة علـى كل الذيـن يأملـون بحيـاة جديدة كمـا أنّ العمليـة الديمقراطية بحد ذاتهـا تعد علامة تطور وتقدم بشأن مستقبل البلاد واستقرارها، وهذا ما يجعل الانتخابات ضرورة ملحة للتغيير وتصحيح الأخطاء.

ابتسـام عمار ترى أنّ الضجيج السياسي الحاصل وان كان معقداً إلّا أنّه يبشّـر بالخير، فالانتخابات هـي بالنهايـة خيـار المواطـن ولا بـدَّ أن تنتهي المشاحنات التنافسيَّة الى رؤية واضحة.

وتأمل ابتسـام وهـي موظفة حكوميّـة أن يكون الجميع مـن الذين تقدموا للتنافس على قدر كبير من المسؤولية وان تكون إرادتهم في تغيير الواقع الحياتي والخدمي في البلاد قوية وحازمة من أجل إسـعاد المواطن وإزاحة التراكمـات الكثيرة التي ضيقت العيش وأبعدت الأمل.

عبد الحكيم حسـين من جانبـه يتطلع ان تكون هذه الانتخابات وسيلة جديدة للقضاء على الفساد وإنجاح خطط الحكومة والمساهمة في إعادة بناء العراق ليكون مرفهاً وقادراً على اثبات نفسه.

ويضيف عبـد الحكيـم "أمنيتنا أن يسـتقر البلد ويجد شبابنا فرصا للعمل وأن تحل أغلب القضايا الشـائكة التـي تؤرقنـا وهـي الخدمات والفسـاد المستشري في كل مفاصل حياتنا اليوميّة.

رقية صـادق ترى فـي الانتخابات فرصـة جديدة لتجربة الحظ وهي مع ان نحقق نسـبة قليلة من التقـدم عوضاً عن عدم تحقيق شـيء؛ لذلك تجد أن الذهـاب الـى صناديـق الاقتراع هي الوسـيلة الوحيدة للتغيير.

وتتابع "أنا أرسـل برقية عاجلة لـكل المواطنين وهي لنذهب وننتخب الأصلح واذا لم نفعل هذا، فسيبقى الحال على ما هو عليه".

رعد عبد الحسين يقول "على الجميع المشاركة في هذه الانتخابـات لأنّ هذا يصب في مصلحة البلد ويعطينـا الفرصة في اسـتعمال حقنا الدسـتوري في حل مشـكلاتنا الحياتيّة. نحـن دائماً ما نتهم الساسـة بأنّهم يركضون خلـف مصالحهم، وهذا الأمـر يحتاج منـا الى قول فصـل، واذا ما كانت هـذه هي وجهة نظرنا فعلينا الذهاب الى صناديق الاقتراع لتغيير هذا الواقع".

ويضيـف رعد: "علينا أن لا نفقـد الأمل في وجود الأصلـح الـذي يمتلـك نيـة سـليمة فـي خدمة الشـعب. صحيح ان المال السياسي والصراعات المتولدة كلها تؤثر في نفسـية الشـعب واوجدت الاحباط لسنوات طويلة لكننا لا نملك للمحافظة علـى مكتسـباتنا الحياتيـة سـوى اللجـوء الـى صناديـق الاقتراع وهذا سـيكون الأصلح والأكثر فاعلية في تحقيق التغيير المنشود.

انتخابات مجالس المحافظات.. تجارب تنتظر الإصلاح والتغيير

مرت التجربة السياسيّة في مجالس المحافظات في العراق وتجربة الانتخابات بعدة مراحل وبعد مضي عدة سنوات من توقف الانتخابات، حيث أن المواطن هو نقطة الإرتكاز في اختيار الممثلين عنه، وهؤلاء الممثلون سيكون عليهم واجب اختيار مدراء الدوائر والمحافظين، فكان لزاما علينا أن ننزل إلى أرض الميدان ونسأل المواطنين عن معاييرهم في اختيار المرشحين.

حارث العبيدي

● ابراهيم العقابي

● منى الاعرجي

● بشار العبيدي

● احمد عبدالستار

اختيار

لقاؤنا الأول كان مع القانوني أحمد كريم سألناه عن رأيه في اختيار المرشحين فقال «النزاهة والإخلاص وحسن السّيرة والسلوك».

اما السيد إبراهيم العقابي من منطقة الزعفرانية في بغداد، قال: إنني اختار مع كونه قريبا لي، أن يكون صاحب خلق ونزيها ولديه أعمال اجتماعيّة.

وشارك الإعلامي سعد شوقي المولى من محافظة الأنبار رأيه في الانتخابات، وقال: إن هذه الانتخابات مهمة لأن انتخابات مجالس المحافظات في الأنبار قد توقفت لمدة عدة سنوات بسبب الظرف الأمني، وتواجد المجموعات الإرهابية التي أثرت في العملية السياسية، وعن معايير اختيار مرشح محافظة الأنبار يقول: إن القضية الرئيسة أن يكون قد جرب سابقا في منصب أداري ونجح فيه لأن مجالس المحافظات أقرب إلى العمل التنفيذيّ منه إلى العمل التشريعيّ.

كذلك شاركنا الناشط الاجتماعي بشار العبيدي، وقال «نحن بصفتنا نعمل في مجال المنظمات، فإننا نتوجه إلى المرشحين الذين ثبت نجاح عملهم وتجاربهم في مجال دعم المجتمع المدني».

للمرأة نصيب

اما السيدة منى الأعرجي، وهي ناشطة اجتماعية، تقول: لقد تعبنا من التجارب الفاشلة في اختيار ممثلات النساء في مجلس المحافظة، حيث أن أغلبهن ليس لديهن خبرة في مجال العمل السياسيّ، وليس لديهن خبرة في إدارة التواصل مع جمهور النساء، ولا يعلمن عن حال النساء ولا عن ظروفهن.

فيما أدلت الدكتورة الصيدلانيّة مروج العاني، التي قالت: لابد أن تكون المرشحة عن قطاع النساء في مجلس المحافظة من النساء اللواتي ثبت نجاحهن في مجالهن في قطاع النساء، حيث أن قطاع النساء يعاني كثيرا من المشكلات، ومنها الأرامل والأيتام وعدم وجود تمثيل حقيقي ومتناسب مع دور المرأة في المجتمع في المجالات الإداريّة.

الرياضة والتعليم

الكابتن الرياضي عماد المحمدي، وهو يدير أكاديمية رياضيَّة، أشار إلى أنَّ «قطاع الشباب وقطاع الرياضة لم يحصل في السنوات الفائتة في مجالس المحافظات على حقوقه كما ينبغي، لذلك نحن نعطي أصواتنا لأي مرشح يدعم شريحة الشباب والرياضيين، وهي شريحة مهمة في المجتمع، وعليها تقوم المجتمعات ونجاحها وتطورها».

ويعتبر نشاط الإعمار والبناء من مرتكزات عمل مجالس المحافظات، حيث قال: المهندس المعماري أحمد عدنان: وهو تدريسيّ في جامعة الأنبار وقد أشرف على الكثير من حملات الأعمار يعتبر مجلس المحافظة حلقة مهمة في التواصل بين دوائر الدولة وبين المواطن، حيث إن المجلس يقوم بالتواصل عن طريق ممثلي مع الناس وتقييم احتياجاتهم من المرافق الخدمية وغيرها من المؤسسات، ودور المجلس يقوم على وضع الخطط وإرسالها إلى الدوائر، وهي تقوم بإعداد المخططات والمجلس هنا ينظر في هذه المقترحات التي تتناسب وحاجات الناس، ونحن نختار المهندسين الأكفاء الذين لديهم خبرة في هذا المجال فقد أتعبتنا التجارب الفاشلة.

الدين والوطن

أما في مجال علماء الدين والقطاع الدينيّ، فقد قال الشيخ احمد عبدالستار إمام وخطيب جامع الشيخ عبدالجليل الهيتي في الرمادي على ممثل القطاعات

ضرورة تصويب الاخطاء

مهمة وطنية

● عماد المحمدي

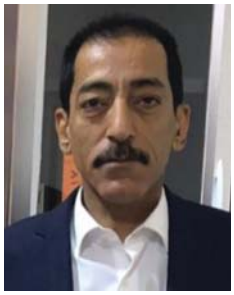

● سعد شوقي

● خليل الجنابي

الدينيّة والمساجد والأوقاف أن يكون رجل مجتمعي يعلم بحاجات الناس وظروفهم، ناشرا للسلام كما أمر الإسلام والتسامح وعدم إكراه الناس على اعتناق شيء لا يؤمنون به والله يقول «لا أكراه في الدين»، فلابّد أن يكون الشيخ أو العالم الذي يتصدى لتمثيل القطاع الديني من الشخصيات الصادقة والأمينة والنزيهة، وأن يكون له تأثير اجتماعي ليس فقط على جمهور الناس وإنما حتى على أعضاء مجلس المحافظة الذين يتعلمون منه الإخلاص والنزاهة والصدق.

اما الدكتور إبراهيم موفق شلال، وهو طبيب أشار إلى أنّه لابد أن يكون هناك ممثل عن الشريحة الطبيّة من أطباء وصيادلة وأطباء أسنان وبيولوجيين وطب بيطري ومهن صحيّة، والذي يرشح لمجلس المحافظة ممثلا عن الكوادر الطبيّة يجب أن يكون من الأشخاص الذين لهم علاقة بالقطاع الصحيّ، ولديه دراية به، ونحن ندلي بأصواتنا إلى هؤلاء المختصين، إضافة إلى ذلك أن يكون مشهود لهم بالنزاهة والأمانة وحسن السّيرة والسلوك.

الحقوق أولا

اما الشّابة استبرق خميس مطر الفهداوي، فقالت: إن هناك شريحة كبيرة من المعاقين والمتضررين اجتماعيا والأرامل والايتام والقصر، ولابد أن يكون ممثل هذه الشريحة من هذه القطاعات ممن كان يعمل في هذا المجال، ولديه خبرة ونجاح، لأن حقوقا كثيرة ستضيع إذا لم يتم اعتماد شخص بهذه الصفات.

والنقطة المهمة التي ننتظر أن يرشح لها أصحاب الاختصاص هي شريحة القانونيين، حيث تم استطلاع الرأي مع المحامي خليل الجنابي فقال: إنه لابد أن يكون مرشح مجلس المحافظة والذي سيكون هو جزء من اللجنة القانونيّة بأن تكون لديه دراية بكل القوانين وبكل الاختصاصات القانونيّة ثقافة عامة، وأن تكون لديه خدمة سواء كان في دوائر الدولة أو في مجال المرافعات في نقابة المحامين حتى لا تضيع حقوق الناس، ويستطيع أن يوجه العملية السياسيّة بشكل قانوني، حيث عانينا في السنوات الماضية من وجود القانونيين الذين ليس لديهم خبرة، أو أنهم لم يعملوا في القطاع العمليّ، وبذلك لم يستطع أن يقدم خدمة قانونيّة توجه العمل السياسي بشكل قانوني وضمن السياقات القانونيّة، ولابد أن يكون المرشح في هذا المجال من هؤلاء الذين لديهم هذه الصفات.

سند

وقد عانت شريحة المعلمين من التهميش، وعدم الاهتمام بهذا المرتكز الأهم في المجتمع، لان مخرجاته هم رجال الدولة وكل الاختصاصات مفقودة، قال الاستاذ عمر يوسف بكري، وهو عضو مجلس محافظة سابق: يفضّل أن يكون مرشح مجلس المحافظة إلى اللجان التربوية من المرشحين التربويين والذي ندلي بصوتنا له أن يكون تربويا لديه خبرة طويلة في مجال التربية والتعليم حتى تكون لديه الدراية والعلم عن طريقة التواصل مع قطاع التربية، ونقابة المعلمين وبالتالي سيكون لهم سنداً وموجهاً ومرشداً وليس معيقاً.

حتى الأطفال كان لهم دور في اختيار مرشح المحافظة حيث قالت الطفلة سما وسام: نحن نريد الآن مرشحا للمحافظة يعمل لنا متنزهات ورياض الأطفال حتى نلعب ونستمتع في أوقاتنا.

واما رأي القوات الامنيّة والداخلية فقد اشار السيد م . م إلى أنّ اللجان الامنيّة تقع على عاتقها بناء منظومة أمنية متكاملة، واختيار الكفوئين من المدراء لإدارة الملف الأمني، واستبعاد من ثبت فشله وفساده، لأن في ذلك تضييع الحقوق وتعريض أرواحهم للخطر، حيث ان المسؤول الأمني الفاسد او غير الكفوء يعرض المجتمع كله للدمار، وبهذا سيكون معيارنا لاختيار ممثلنا هو الوطنيّة وحب الوطن والنجاح الإداري. وأما الحاج ابو علي، صاحب محلات فيقول: يفضل اختيار شخص من أهل المنطقة من الذين يعيش بينهم ويعلم معاناتهم، واما البعيدون فلا يعلمون عن حال المواطن وآلامهم، وأن يكون لديه لقاءات مستمرة مع المواطنين، وإلا يغلق هاتفه النقال او يغير الرقم بعد الفوز.

ويضيف هناك مرشحون لا تراهم إلا وقت الانتخابات، يقدمون الوعود ولا يفون بها بعد الانتخابات، ونحن نعتقد بأن المرشح المطلوب هو من كانت سيرة حياته خدمة لأهله، وبرشح ليكمل طريقه، اما المرشحون الذين لم يقدموا في حياتهم لأهلهم خدمة فهذا طارئ، وأعماله وقت الانتخابات مجرد رياء وخداع للمواطنين، هذه كانت آراء المواطنين من مختلف الشرائح في معاييرهم وتقييمهم التجربة السياسيّة خلال السنوات الماضية، وما أفرزت عنها من طريقة التفكير وأسلوب التعامل مع الترشيحات، حيث أثبتت التجارب فشل معيار القرابة وفشل معيار شراء ذمم الناس بالأموال، وفشل اختيار الأشخاص الذين لا خبرة لهم، ونحن نظم صوتنا إلى صوت هؤلاء بأن يكون المرشح لمجلس المحافظة والذي سنقوم بوضع ثقتنا به من أصحاب السّيرة الحسنة الطويلة في مجال الأخلاق والتربية في المجال العمليّ، فلا ينفعنا أن يكون ذا أخلاق عالية وليست لديه خبرة إدارية، ولا خبرة عمليّة في مجال اختصاصه وأن يكون من أصحاب الإدارات الذين اثبتوا نجاحهم ولم يثبت عنهم إشكاليّة ماليّة أو إشكاليّة سلوكية.

العراق ينتخب

الصباح
ALSABAH NEWSPAPER
رئيس التحرير
أحمد عبد الحسين